بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

وقف

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله ونثني التوفيق ونسأله على رسوله الصلوة والسلام على
هداة الطريق وبعد فحول السيد الشريف ابو الله المرتضى نقيب
جبة وبغداد قدس سره الماجد في ايام الدين وهو
الشباب الاطلاع على الفوايد الجمة الجليلة من معالم
الغرائب الجمة النافع الاشتغال بذكر تصريفه ومعالجة كتب
وفركاد الاستاذ ابو الوفا علي الجراحي الامع ساء الله
كتب على اطراف هذا الكتاب كلمات من كنوز الحقايق فرايت
مجتمعها مالا يخلو للبال العاطل والخاطر الفاتر في عود خير الاوراق
الى الملك الخلاق لان ينتفع به الطالب المشغول بهذا الكتاب نعم
بين اثواق الكمال وحرمان الامال فيه يعود النفع كرة
السقيم مستقيما اجتمعت اعين الكاتبين والاعيان باستمرار الغوث
والعلم والعرفان من الاله له مثاله ومن له سنن فليسر
الاناء ينضح الملك يعطي ما يشاء ويحكم ما يريد قوله
اي ذكر التسمية للتيمن والتبرك وفيه اشارة الى ان التسمية ليست خارجة
وخارجة عن الكتاب وجودة غير مختار في وجود التسمية الا اذا ذكر لغاية
التيمن واعلم ان الاولى مختار في وجود ما اجزية وتخصيص التيمن بالتسمية

٦٧٦٣٦
١٧٢١

وقف

اشارة الى ان المحمدة جزء من الخطبة اقول قد ظهر مما ذكرته في اول كلامه ان
المحمدة جزء من الكتاب الذي هو امر ذي بال وسياتي منه احتمال ان يكون البداءة
في قوله صلى الله على امر ذي بال بالتسمية والمحمدة وهو اجزم للاستفادة ولا يخفى انه يقتضي
ان يكون الحمد به حاصلا قبل كل امر ذي بال ولا يستقيم به في شيء الا اذا حمل عند
والتوقف فيه غير التصديق تامل قوله في بعض النسخ اي في التعقيب اللفظي
بناء على ان ما قبله افاد اشتمال الكتاب على التعقيب اللفظي فاد هذا فيه
تعقيب او ان التعقيب صادق على الشارح او صدور اللفظ ليس بقيد في
الحد وهو التعقيب في الكتابة وعدم الملاءمة غير في طلب لما وقع منه التعقيب
كتابة اذ تعقيب لفظا تقرير اقصى الحمد على ما صلح لسانه فذكر اسم الله والحمد في
بدء الامر الفيض الرباني الذي هو اولى بهذا الكتاب وفيه الطلب في تعقيب
التسمية التي ذكرها الشارح في صفحة الطلب بالحمد اقول قوله واما لانه
بل وقع عليه الاجماع كون الشيء مجمعا عليه اقوى من شيوعه ولو اتى في قوله واما لانه
لحديث الابتداء اي لمجموعها اما اول والاشتمال الابتداء لام اي وما كان اختيار
الشارح ايراد هذه الام مجازا كما ذكر في موضعه كان العمل بالحديث اشتمالا اقال

والاشارة في الابتداء بالتسمية اشتمال الحديث
لجملة ما ذكر بها ما يطريق التعقيب
اشتمال مجموع الحديث من

فيما تلا عنه او كسب الذكر الذي يتضمنه التعقيب اشتمال ظرفه اقول التعقيب
ذكر البسملة اولا والحمد عقيبها فيحصل الاشتمال فيه حاجة الى التضمين الا ان يقال
موجب الحديثين ذكرهما معا في الاول بالنظر الى عدم احدهما بعينه قوله

ومايتوهم من تعارضها جوابه على تقدير وهو ان التعقيب اى الذكر الذى يحوز
يكون اثنتا لا مجموع الحديثين ان لو كان فحواهما ذكر التسبيح والتحميد على انه كان واما
اذا كان فحوى كل منهما مدافعا للاخرى وكان بينهما تعارض فله وجهان التعا
ما قال بعض الافاضل ان نفى بدء الامر ذى البال بالحمد لله ان تعلق به وتذكره
بادئ بدء وجعل اصلا على اعتماد ذكره فتقصد بناء عملك على ما هو المنفى الشائع والمتبادر
من الشئ وهكذا الحال فى نفى البدء بالحمد ونفى ان التصدر من تسم الله وتعقيبه الامر
ذى البال بناءة التصدر بالحمد ونعقيب الامر واعلم ان من حق التعارض حمل الا
فى احد الحديثين على الغلبة وفى الاخر على الاغلبية بسبب ان يراد شئ من الحمد يتحقق
الابتداء بهذا المعنى المتبادر له من الابتداء بهذا المعنى المتبادر لا يكون فى احد
من التسمة والتحميد مضافا ولا اضافيا لان التعقيب بالعمل لا يكون الا لواحد منهما
وكذا التصدر لا يكون الا بالاخر فلا يجتمعان فى الواحد المعين عند كل منهما التصدر
والتعقيب حتى يكون الابتداء به حقيقيا وبالاخر اضافيا فله بناء الوجه بالحمد
على الاضافى والتسمية الاان يراد من التعقيب البعدية والتقدم بدون الوجوب
فى التعارض من الاحتمالات سنوافق له اما بحمل الابتداء على الوجه الحسن
خلافا لبعض الافاضل من انه كون مخالفا لما عليه الوجود والاتفاق يستلزم ان كون
تصدر التسمية غير لازم قلت لزوم التصدر فى مقام المنع بعيد فعدم لزومه فى
مانع التعارض اوجب اسهما اه فان قلت ان الاستثناء فى الذكر الذى يحوز

التعقيب وهو ذكر ما فلا تقوم التسمة اولا واما على الابتداء على التعقيب يكون ما يتعلقه
الابتداء الحقيقى تقرار وهو اما التسمة والتحميد فالاستثناء لا يكون الا فى تقوم ما يتعلقه
الابتداء الحقيقى وتاخر ما يتعلق به الابتداء الاضافى لا فى مطلق الذكر فلا يلزم
لزوم تعيين ما يتعلق به الابتداء الحقيقى تامل وقد اشار كما قاله بعض الافاضل
فى ابطال هذا السند ولا يحوز حملها على الاستعارة اذ ذى انما يتصور فى الامور التى لها
شان وقطر خرسان الحديث انما ذكر انها خارج لا يعتد بها شرعا وان تحت
مالم يصدر باسم الله فكان بمنزلة ان يستعان بها فى اتمامها واما البدئ فى خوارت
الامور فلم يتصور فيها ذكر لتمامها بدونه حسا وشرعا شيرا على العباد وصوبا
لذكر اشتمل الابتداء الحقيقى كله لعوله الظاهر لطلقه على قانون الاستدلال
تقال لوصح الذى او للمكابرة اه ان اراد ان التاملات المنبئ الذى هو
العامل بحورها الذى هو اسم الله والحمد لله كما قال بعض الافاضل ان صاحب الملاب
تعين ملابسة الفاعل او المفعول بحورها حال تلبسه بالفعل فى قوله ما اوردته
هذا البعض حرام فى الحديث يكون وجوب ذكر اسم الله حال الشروع فى الا
ذى البال لا قبل الشروع فيفوت المنبئ المراد وهو ذكر اسم الله قبل الشروع
على ان تلبس اسم الله حال تلبسه بالامر ذى البال غير معلوم وان اريد
ان الباء تفيد تلبس الفعل الذى هو الابتداء فى الامر المشروع فيه بذكر اسم الله
وذكر الحمد لله فلنا ان ملابسة الابتداء بالحمد لله يمكن ان يكون جزء من الشروع فيه

ويكون الشروع في الجزء شروعا في الكل لكن لا يلزم ملابسة الابعاض لانه لا
ملابسة للفعل الا بمعنى وقوع الطرفين واجتماعهما في الوقوع كما لا يخفى على المتأمل السليم
واعلم انه لفظ غير قار لا يبقى موجودا الى زمان الشروع في الاجزاء وما
احتمال الاخر من الاولين وهو ان يكون الملابسة القائمة بتمام الفاعل وهو
الاجزاء البالغ مجموعها حال تلبسه بالفعل الذي هو البدء وهو في المثال
المتقدم اكل الاجزاء المجموعية في المفعولية لكن يلزم ان يكون في الحديث
وجوب وقوع البدء على الاجزاء واسع انه في حالة واحدة لا وجوب وكواسع
انه قبله فيفوت المعنى المراد فتامل في هذا المقام فانه مواقع الاوهام
فيكون ان الاتيان اما ان تلبس بهما او ان اراد ان الشروع في الاول
تلبس المبتدئ باسم الله وقوعه قبل الشروع وان اراد ان
الشروع ان تلبس الاتيان بهما فالاول ايضا غير سلم لان الشروع وقع
بعد الفعل وكواسة الذي سوالا بتدائية تأمل الظاهر ان الباء في هذا
يكون التوصل في طلب الوحدة واقتضائها فان الواجب بها يقتضي
عدم شائبة الغير لوجود الذات وعلى ان يكون للملابسة يجب ان
يحمل التوصل على ان لا تحاول غيره لا وجودا ولا اعدادا ولا يغيره عدم
التركب في الذات الذي هو مشمول الحال الذات الا ان حمل الوحدة
على الكاملة ينافي عدم الاعتبار وكله ناشئ عن تقديره قال فيما نقل عنه

[illegible]

وعلى تقدير الحمل على الكمال يحتمل ان يجعل الباء للسببية اسي والطالب السببية
على ان يراد الذات الجليلة فلا يرد انه وصف الجلال ليس بسبب لكمال الوحدة
بل محل على ما قال صاحب المقاصد لما بينهما اذ لا كمال لا يحصل الا بالتخلص اسي كلامه
احكم كمال غير تام وهذا المعنى اكمل وفي الملابسة فلا يرد التعقيب بكماله فتامل
فان الباء للملابسة سواء وقع صلة التوصل او لا فلا وجه لجعل كونه للملابسة مقابلا
لكونه صلة مبنيا على الفعل غير ان الباء على تقديره كونه صلة يكون معنى استعانة في
طلب الذات فيكون الباء فيه والطرفية المجازية كما يجيء للطرفية بعينه مثال فوضح
واتضح لكم ان بين رفع الطرفية المجازية عبارة عن وقوع ملابسة الا ان يكون لفعله
المتعدد مفعولين على التقديرين كما لا يخفى فلذا قول المحاشية والاولى كما فيه
ان فيه قولهم بحجة فله ان شاء الله عاضدة دعواه والواجب منزه عن دعوى
شيء والاحتجاج عليها ويمكن ان يقال هذا المبني على اسناد الحجة الى ما عدا الواجب ليفيد
فيه الافادة انما وصف المبني صلح بانه مؤيد بالحجج التي بساطة جميع حجج الله بالنسبة
بعضها للبعض الانبياء وبعض للبعض الاخر منهم والحال ان الوصف للمدح والمقام
مقام المدح على الكمال وهو ليس الا موصوفا بالممدوح لزم ان يكون
التأييد بساطع جميع حجج الله مختصا بالنبي صلح فاطلاق سزاء النبي صلح
بعين توهمة المقام اختصاص الوصف به وكونه آية اعظم الا ان يرد عليه
انه على تقدير جعل الضمير لمحمد بعين الطلاح ايضا لا يخلو عن التأمل فافهم

ان لا يكون ذلك الايمان ايمانا والكون كذا وكذا السعادة والشقاوة بل كان مدارهم على ما ذكر فكيف
كلامهم تسليما لكون السعادة الغير الباقية سعادة في الحال لكن غير معتد بها ولم تبق الى زمان الانتقال
وبقولك بالشقاوة فكان السعيد شقيا فلا يرد كلام الحكم عليهم ولا يكون ابطالا لمدعاهم
قوله قال الثاني في آخر الكلام والحق انه لا خلاف اه وعليك التأمل قوله اي بوجه جانب الوفق اه
قال بعض الافاضل قضية الحكمة تستوجب ارسال الرسل ولا تمنع بدونه بشهادة البديهة لكن
لما كان وجه الحكمة في افعاله تعالى غير مجرد تفضل منه وعادة لا واجبا عليه عقلا
لم يجب عليه موجب حكمته فلا يرد عليه اهمال الحكيم الخبير في عدم ارسال الرسل لانه منافٍ للحكمة
الحكيم ارسال الرسل الا لمناف وان عدم تمام الحكمة بدون الارسال لا يستلزم ان يكون الارسال
معللا بالاغراض وهو خلاف مذهبهم ودعوى البديهة فيه غير مقبولة في الشرح لما فيه من الحكم
والمصالح قال الاسعاد انه لا يلزم من ان يكون في الارسال حكم ومصالح ان ينتفي الحكم والمصالح
الارسال ولا تتم بدونه قوله لانا نسلم هو الانتظام لان الشارع بنى اولا ان يبادر طريق
الدين والاهتداء الا الاحكام التي عنده لا يحصل بدون الوصول الا بعثته ثم فرع على ما ذكره كون
ارسال الرسل بحيث تقوله فحان وفصل انتهى فالمناسب ان يؤتى بكونه رحمة كونه مبنيا
للامور الوهبية والدينية قوله فان الاحكام الدالة على نفي الفعل لا تنافي انه لا يخفى
ان التحسين العقلي في نفسه بين الثبوت ينافي العلم القطعي بالبنية الى تلك البنية فالعلم
القطعي بالصدق في دعوى الرسالة ينافي كون العقل على ذلك المقصود وهو قوله فلا ان الذي
هو الكذب والذي لا ينافي العلم القطعي هو امكان عدم الصدق امكان الكذب في نفس الامر

وكون العقل ذلك الامكان وحكمه بانه ممكن ولعل الثاني هو ان اراد التحسين العقلي كونه للامكان في نفس الامر
لا كونه للعقل علم الصدق وان اشوسوق الكلام هذا الخفي تأمل قوله فيكون الامر بالواحظة
كان الامر عليه واجبا فيكون سببا لكون المقدور واقع قوله وفيه تأمل نقضا اجمالي كرهان الدليل وتحلف
الحكم قوله والخوض في الزمان بتقييد مقدم القياس قوله وعادتي عادته في دوران الشارع بنا على
محمد صلعم بانه لحكم بارتفاع الجزء وهو قوله اه منع اولا لكون ارتفاع الجزء من اطلاع على جزء
محمد صلعم وثانيا لكونه حكما شرعيا قوله اذ لو جاز تبدل دلالة المعجزة اي جاز بطلان دلالة المعجز الدالة
دلالة قطعية لانه دالة قطعا على الصدق في الاحكام التبليغية فوقوع الكذب فيها يستلزم وقوع
بطلان الدلالة اي وقوع القطع المطابق للدليل بلا علم مطابق للمدلول وهو في بداهة
وجواز الكذب فيها يستلزم بطلان الدلالة تأمل قوله والكلام في الصدور وقال بعض الافاضل
ان جواز الصدور يستلزم جواز الظهور بالمعجزة العادية وطرو العاسوق سوء قال
التلمساني الزكي ادام الله تعالى وجهه على الفؤاد ان اراد ان جواز الصدور في نفس الامر يستلزم
جواز الصدور في نفس الامر فمسلم لكن لا نسلم امتناع الظهور بالامتناع الذاتي بل نمنع امتناع الصدور
وان اراد ان جواز الصدور عادة يستلزم جواز الظهور عادة فلا نسلم ذلك قوله وقد يقال نفي اه
هذا معارض مقدم على النص لقوتها وهو ممنوع اه ودعوى الجزم الوثيق في محل ان اظهار
وتحلف الحكم الى اظهار الكفر وهو كذا اه منع لملازمة المعارضة وجريان الدليل في صورة
النص سيجيء اعلام من الله تعالى وقت الدعوة للنبي وذريته من بعده وقوله عليهما
على ابوابهم وعليهم السلام اجاب بعض الافاضل بان العصمة غير لازمة فكيف اعلامهم الاولى

الاسلام اه

ان الكفار قتلوا فريقا من الانبياء ع م ولم يسمع عن احد منهم اظهار الكفر اقول قوله العصمة لا تنافي
اعلامهم لسبب ايقال سنذكر الخ وكذا قوله الاولى اه لا يهم معارضته مستفاد على مدعى الشيخ فتامل
قوله اى نظير عرف السد اى في سبب الوجب يعني ان المراد بالعرف غير الظاهر هو العرف الخاص هنا لا العرف
فلا ينافي جعل ترك الاولى مقابلا له قوله على العام اى عرف الظ قوله الخاص المعارض اى ترك الاولى قوله
على الاول اى الظهور خلاف اه اى ليس مدعانا ظهور ام خالف على بوعيون خصوص اشتهر بين خلف
غير ظاهر لكل الحاذق وتعلق الخالف به حتى يوجب ظهور ظن يوم وما في حواشي جنبوحيا
الاول على ظهور الكل فلو جاز ان يكون لكل منهما تعلق المنع مما ادعينا من ظهور ام خالف على بوعيون
خرلا يدعي السفه ولا يعهد بعض الناس لمن دعوة نبوته وما عهد غرمي وصاحب سليمان
كذلك قوله يرد انه ان اريد بعد موت نبينا لم يعد التفضيل على فرض قبله صلوح اجاب بعض الافاضل
بان المعهود بيان افضلية بعض الخلفاء الاربعة غرمي بعض وانهم افضل الصحابة بعد النبي صلوح
فلو اريد بكل بشر موجود بعده ع م حصل المقصود واقول عن الجواب لا يلائم ما مر في قول الشارح ولو اريد
كل بشر بعده صلوح لم يعد التفضيل على الصحابة فتامل قوله يرد عليه ان الشرط سوء العصمة الى الصلوح بالفعل
اصل الاستدلال ان يقال لو كان العصمة شرطا في الامامة في نفي الامام لزم ان لا يجمع الصحابة على امامة
ابي بكر ونحو ع م وقطعهم بعصمتهم لكنهم اجمعوا عن قطعهم اما الملازمة فلان العصمة لو كانت شرطا في نفي
الامامة لزم ان يعلم عصمة ابي بكر امامته قوله يرد عليه اه ضعف الملازمة اي لا نسلم لزوم العلم بالعصمة
لم لا يجوز ان تكون شرط العصمة شرطا اواقعا ولا يعلم اذ لكل احد ان يدعي الاستثناء بقوله الا اذا
اي لا نسلم عدم قطعهم بعصمة ابي بكر ونحو فان بعض الافاضل في دور الاستدلال لو كان العصمة شرطا في

الامامة لكان الاجماع على امامة ابي بكر ونحو اجماعا على عصمته فكان واجب العصمة قطعي لان الامامة لكن الثاني يمنع
ان الاجماع منعقد على انه غير واجب العصمة اقول ملازمات هذا الدليل ممنوعة كما مر فلا يسقط
بهذا القول ما ذكره المحشي كما لا يخفى قوله عدم صلوح الوقت اي مطلقا وذلك لان الشارح
جعل الظلم عبارة عن المعصية المسقط للعدالة وجعل غير المعصوم اعم من الظالم كما لا يخفى على من
نظر طاهر والحق ان لا يكون الامام يكون غير المعصوم ما فعل اياما كان والمعصوم ما لا يفعل
الوقت اصلا فيكون منتفي العصمة على ما اقتضاه الاسلوب عدم صلوح الوقت مطلقا
فيلزم ان يكون غير المعصوم عاصيا لكن الكلام في كونه ظالما وذلك انما يتم بناء على الظلم والمعصية
وسيجيء ما فيه من المحشي قوله وقالها وغالبها وذلك اي عدم صلوح الوقت له لان الوقت غاية لازمة للمعصية غير
متساويتها بل اعم اذ لو كان وقتا لكان ان لا يوجد في غير المعصوم عدم صلوح الوقت بل اطلقه
فيلزم كونه ظالما والى هذا اشار بقوله ولا خواه ووجه ان الظلم المطلق اه منع لكون عدم صلوح
الوقت ظلما اذ قد يكون طاعة غير معصوم ظالما بل هو معصية فلا يلزم كون غير المعصوم عاصيا
لا ظالما اذ لا تساوي بين الظلم والمعصية قوله وهو آتي اسناء وتمامي بقاء جمع الآية لا يقال
عصية الظالم ولا بقي معه وعدم البقاء يقتضي انعزال الامام بالفسق قوله اذ الظاهر ان لا شرط
عدم الفسق ولا يلزم من عدم اشتراط الملك عدم اشتراط عدم الفسق لجواز ان يكون انتفاء ما
علق شرطه بانتفاء اشتراط الخاص تامل قوله لما انه من مقاصد الغزو والجواب انه لا يلزم
استلزام كونه من مقاصد الغزو اه لو نوى اندراجه وذكره في ذكر مقاصد الغزو انما يكون هذا
لو كان المذكور سابقا مقاصد الغزو على الاطلاق لكن يجوز ان يكون السابق بعض المقاصد

V٤

حاشية شهاب الدين التوقاتي على شرح الكافية للهندي

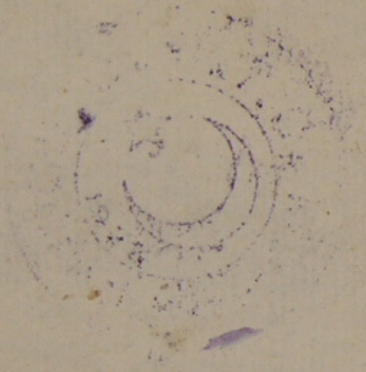

نهاية المخطوطة